

## من يحكم فلسطين؟

سليم تماري\*

- جميل هلال، "تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية". رام الله وعمان، مواطن والأردن الجديد، 2002.
- ساري حنفي، "هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز". رام الله والقدس: مواطن ومؤسسة الدراسات المقدسية، 2001.
- Khalil Shkaki, Old Guard and New Guard. Ramallah: Palestinian Center for Policy and Survey Research, 2001.

استهدفت إعادة الاحتلال الإسرائيلي للمدن والبلدات الفلسطينية، في ربيع سنة 2002 وصيفها، ضرب الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، بما فيها قوات الأمن الوقائي بقيادة جبريل رجوب والقوة 17 الخاضعة لإمرة ياسر عرفات. ولم يفت معظم المراقبين مغزى هذه الهجمات، إذ إنها أشارت إلى تحول أساسي في الاستراتيجية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، من محاربة مجموعات المعارضة وميليشياتها تحت غطاء "محاربة الإرهاب"، إلى معركة تركّز على السلطة الفلسطينية نفسها بشبكاتها الأمنية وبنيتها الإدارية وقاعدتها الاقتصادية. وتضم الأخيرة كثيراً من مرافق القطاع العام، بما في ذلك النقل والكهرباء والشبكات التجارية والمصارف. ولقد استهدف الجيش الغازي هذه المرافق منهجياً بالتخريب والسلب والنهب، الأمر الذي أثار استياء المجموعة الأوروبية التي اتخذت على عاتقها تمويل كثير من هذه المشاريع في الأعوام العشرة الأخيرة بغية بناء "اقتصاد السلام" لما بعد فترة أوسلو. تكمن أهمية الدراسات الثلاث التي نراجعها هنا، والتي كُتبت قبل الغزو، في أنها تتقصى في التحليل بنية النخبة الجديدة الحاكمة في فلسطين، والتي برزت من رحم عملية أوسلو.

---

(\* أستاذ مشارك في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، ومدير مؤسسة الدراسات المقدسية (القدس).

كان قدوم قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة إيذاناً بإعادة تكوين رئيسية لعلاقات القوى في المجتمع الفلسطيني وهويته السياسية، وإعادة تنظيم جذرية لبنيته المهيمنة. ففي السنين القليلة الأخيرة من تسعينات القرن العشرين، انتقل نحو 100,000 فلسطيني إلى فلسطين من الدول العربية المضيفة (معظمهم من تونس ولبنان وسورية والأردن واليمن والجزائر) بصحبة ياسر عرفات واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبيروقراطية المنظمة وميليشياتها. وخلال عامين من هذه العودة أُجريت انتخابات بإشراف دولي سنة 1996 وفُرت الشرعية لياسر عرفات كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشئت حديثاً (فاز بنحو 70% من أصوات المقتربين)، ولمجلس تشريعي يتألف من 88 ممثلاً (المجلس التشريعي الفلسطيني)، ويمثّل ثماني محافظات في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس.

إضافة إلى ذلك، كان تطبيق اتفاقات أوسلو، التي تركت 60% من الأراضي خاضعة للاحتلال الإسرائيلي المباشر والمستمر، علامة على تحوّل رئيسي في التكوين الطبقي للمجتمع الفلسطيني وفي العلاقة بين فلسطين والشتات. فلأول مرة في الأزمنة الحديثة أصبح للفلسطينيين حكومة خاصة بهم، وقوات مسلحة، وبرلمان، ومظاهر هوية ذات سيادة: جوازات سفر؛ طوابع؛ إذاعة وتلفزة؛ نشيد وطني. وأحدث هذا التحول جدلاً كبيراً بين الفلسطينيين والعرب، وفي صفوف المحللين الأكاديميين والمعنيين بالأمر في العالم أجمع: هل كان ذلك بداية للاستقلال والسيادة التامة، أم أنه تعزيز لنظام فصل عنصري من شأنه إدامة الاحتلال الإسرائيلي في المستقبل المنظور؟ وما يلي مراجعة نقدية لثلاث دراسات من تأليف جميل هلال وخليل الشقّاق وساري حنفي، وهم علماء اجتماع ينتمون إلى مجموعات بحث فلسطينية محلية، تناولوا فيها التغيرات في بنية القوى في المجتمع الفلسطيني وصعود النخب الفلسطينية الجديدة.

يأتي في قلب الجدال درجة السيطرة المشروطة التي تمكن الفلسطينيين من انتزاعها من الإسرائيليين خلال ثمانية أعوام من المفاوضات المطوّلة. مع بداية سنة 2002، كان الفلسطينيون يسيطرون على ما نسبته 18% من الأراضي المحتلة (المنطقة "أ" التي تتكون من المدن الرئيسية ومحيطها)، ويتقاسمون السيطرة على ما نسبته 22% أخرى من الأرض (المنطقة "ب" ومعظم القرى الأهلة)، بينما بسطت إسرائيل سيطرتها العسكرية التامة على بقية المناطق، بما فيها مدينة القدس العربية ونصف مدينة الخليل. وبقي الوصول إلى هذه المناطق والتحرك فيها والإقامة بها أمراً خاضعاً للإسرائيليين. وقد صودرت عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية

الفلسطينية لإنشاء طرق التفافية تربط بين المستعمرات الإسرائيلية، وتجعل من المتعذر إنشاء تواصل ذي معنى بين المناطق العربية. كما واصلت إسرائيل سيطرتها على المعابر الحدودية والموانئ والمطارات. وخضعت كل صادرات مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية و وارداتها لسيطرة إسرائيل وتنظيمها. غير أن من كانوا يعتقدون أن عرفات أصبح تابعا للدولة الإسرائيلية، وأن إدارته وقواته المسلحة تعمل وسيطاً للحكم الإسرائيلي، وأن السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت عصا غليظة في وجه المعارضة المعادية لإسرائيل، أصيبوا بالدهشة جرّاء ضراوة المقاومة الفلسطينية للغزو الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية في شباط/فبراير وأذار/مارس 2002. ولم يكن جلّ المقاومة للجيش الإسرائيلي والهجمات على المستعمرات الإسرائيلية من تنفيذ حماس والقوى الإسلامية بصورة رئيسية، وإنما نفذتها ميليشيات تنظيمات حركة "فتح" وكتائب شهداء الأقصى التابعة لها.

وهكذا فإن لتكوين الشرائح الحاكمة الجديدة في فلسطين صلة بمسألة إقامة الدولة، وبمسألة معالجة الانقسام الممتد على مدى نصف قرن داخل الشعب الفلسطيني بين الذين هجروا في حرب 1948 وحرب 1967 (بمن فيهم معظم الشرائح العليا والمعنيين) وبين الذين بقوا في البلد وتحملوا عبء ثلاثة عقود من الحكم الاستعماري. وتسعى المؤلفات التي نراجعها هنا للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بتركيبة هذه النخبة (النخب) الجديدة وصفاتها الاجتماعية، وتتساءل بصورة غير مباشرة إن كانت قادرة على بناء جهاز دولة ذات سيادة في ظل القيود والشروط التي تفرضها اتفاقات أوسلو وانتهيارها في معركة المدن في أوائل سنة 2002.

ثمة أربعة أو خمسة مفاصل رئيسية في التحول الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني تناولتها أدبيات علم الاجتماع في العقود الأخيرة: قانون الأراضي العثماني في خمسينات القرن التاسع عشر (أدى إلى تخصيص الأراضي الزراعية ونشوء فئة ملاك الأراضي الذين لا يقيمون على أراضيهم)، ونشوء الطبقات التجارية المدنية في المنطقة الساحلية سنة 1880 (الرأسمالية الزراعية والارتباطات بالاقتصاد العالمي الأوروبي)، ونمو الاقتصاد اليهودي في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين (القاعدة الاقتصادية للمستعمرات الصهيونية)؛ حرب 1948 (تششت اللاجئين الفلسطينيين وخسارة المجتمع المدني)؛ ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن ومصر بين سنة 1948 وسنة 1967؛ استعمار إسرائيل للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني في العقود الثلاثة الماضية (نشوء قوة عاملة تابعة للاقتصاد الإسرائيلي)؛ وأخيراً بداية اقتصاد فلسطيني بعد سنة 1994 في كنف السلطة الوطنية الفلسطينية (القطاع العام والإدارة

العامة وتطوير بنية تحتية وطنية). وخلافاً للحقب التاريخية السابقة، تتميز الفترة الحالية بنشوء نخبة وشريحة دولانية جديدة على أرض فلسطين، كما تلاحظ تحول التركيز في السياسات الوطنية الفلسطينية من بلاد الشتات العربية، وخصوصاً الأردن وسورية ولبنان وتونس، إلى فلسطين.

إن هذه القاعدة المؤسسية لمجموعة القوى الجديدة هي محور الكتاب الأخير لجميل هلال، عالم الاجتماع الفلسطيني البارز. فباستخدام مزيج مركب من مفاهيم ما بعد الماركسية المتعلقة بأجزاء الطبقة والأفكار البوردية المتعلقة برأس المال الثقافي والحقول السياسية، يرى هلال أن النخب ليست فئات اجتماعية وإنما وحدات سياسية تنظيمية. "... النخبة لا تتحدد بالعضوية الفردية [وإنما] بقاعدتها التنظيمية" (ص 52). ومن ثم فهو يهمل النخب المحلية والإقليمية لمصلحة نخب مؤسساتية متولدة من الدولة، بما في ذلك تلك التي برزت من الاقتصاد الخاص في أعقاب اتفاقات باريس التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في سنة 1995.

لكن ما هي مكونات النخبة الجديدة؟ يحدد هلال، ضمن المجال السياسي، كثيراً من علاقات القوى التي تشكلت حول منصب الرئاسة. ومن المستغرب جداً أن إعلان الاستقلال (الجزائر، سنة 1988) نص على نظام يستمد شرعيته من برلمان منتخب، في حين أن اتفاقات أوسلو نصت في المقابل على نظام رئاسي يساعده مجلس من النواب المنتخبين. وعلى الرغم من القوة المطلقة التي يبدو أن عرفات يتمتع بها، فإن الفئات الأربع التي تشكل عناصر النخبة السياسية في السلطة التنفيذية، تخفف ممارسته للسلطة وتقيدها. وهذه الفئات الأربع هي: الوزراء ونواب الوزراء ورؤساء المؤسسات العامة (بكدار) [المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار/PECDAR]، والجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة المياه، ومجلس النقد، وسلطة البترول؛ أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلس الوطني الفلسطيني؛ رؤساء الأجهزة الأمنية (محمد دحلان، وجبريل رجوب، وتوفيق الطيراوي)؛ محافظو الأفضية، ورؤساء المجالس البلدية الرئيسية (غزة ونابلس والخليل ورام الله).

من غير الواضح كيف يمارس اتخاذ القرار الرئاسي وسط هذه النخبة بفئاتها المتنافسة وولاءاتها المتضاربة. لقد أدخل عرفات إلى السلطة التنفيذية هيئة بحدود هلامية تسمى "القيادة الفلسطينية"، تجتمع دورياً، وتقوم في الوقت نفسه بوظيفة مجلس استشاري وهيئة لإضفاء الشرعية على قراراته الشخصية في الغالب. وبالإضافة إلى المجموعات المذكورة أعلاه، تضم "القيادة الفلسطينية" عدداً من المستشارين السياسيين ورؤساء المجالس في "فتح"، بما فيها تنظيم "فتح"، فضلاً عن

المستشارين العسكريين. وهم يجتمعون بانتظام (مرة في الأسبوع على الأقل) ويقدمون المشورة المطلوبة للقرارات الرئاسية.

يحدد هلال 48 شخصية تشكل "نواة" النخبة السياسية، ويحلل مواصفاتهم: 50% ينتمون إلى عائلات مهيمنة (غنية أو ذات نفوذ - وسنرجع إلى ذلك): 14% منهم من "الطبقة المتوسطة والاختصاصيين"؛ 35% ينتمون إلى الطبقة العاملة ومن أصول فلاحية. يوحي ذلك بحدوث تحول جذري تجاوزت فيه النخبة السياسية الفلسطينية قاعدتها المكوّنة من طبقة الوجهاء منذ سنة 1940. لكن ما يلفت النظر بصورة حادة ليس السمات الطبقيّة لهذا التشكيل، وإنما أبعاده الأخرى. 8% فقط من شرائح النخبة هذه من اللاجئين، و29% من العائدين - أي الذين عادوا إلى الأراضي الفلسطينية مع منظمة التحرير بعد اتفاقات أوسلو. وهذه المعطيات بقدر ما يمكن الاعتماد عليها، تشكك في صحة مقولة هيمنة "الخارج" على "الداخل". ومن المساهمات الأصيلة الرئيسية لهلال في هذا الكتاب أنه يقترح نموذجاً لتكوين النخبة يشير إلى اندماج واسع لـ "العائدين" في المجموعات السياسية المحلية في عملية تعزيز السلطة الفلسطينية الجديدة. ويأخذ ذلك في الحسبان تكوين مجلس النواب المنتخب والمناصب الوزارية والحكومية التالية الأخرى، والتعيينات في الأجهزة الأمنية. في المقابل، على الصعيد الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمناصب المتصلة بالاستثمارات الجديدة وتكوّن نخبة اقتصادية جديدة من صنع الدولة ونشوء قطاع خاص جديد، نجد أن البورجوازية المغتربة تضغط على الطبقة المحلية من رجال الأعمال في كل هذه القطاعات وتحل محلها، كما سنرى أدناه.

إن النخبة السياسية الأكثر تهميشاً، في تحليل هلال، هي المجلس التشريعي المنتخب. فقد علّقت آمال كبيرة على هذا المجلس في أعقاب الانتخابات العامة سنة 1996؛ إذ اعتبر المراقب الرئيسي على الرئاسة والسلطة التنفيذية والعامل الكابح لها، وكان يؤمل أيضاً أن يسن تشريعات تقدمية، وأن يعزز حكم القانون. غير أن أداءه في كل ذلك كان مخيباً للآمال، على الرغم من المحاولات الجاهدة للسيطرة على الفساد وتنظيم مخصصات ميزانية الدولة.

يبين توزيع المجلس التشريعي الفلسطيني أنه لا يعكس تشكيل السكان بصورة عامة، كما لا تظهر فيه سيطرة للعائدين. فالأغلبية العظمى (نحو 60%) تأتي من المراكز المدنية الرئيسية في الأراضي المحتلة. كما أن الأغلبية العظمى (83%) هي من خريجي الجامعات؛ 35% من اللاجئين؛ 42% من نشطاء منظمة التحرير الفلسطينية أو المجلس الوطني الفلسطيني. معظم النواب شبان (60% منهم دون 51 عاماً)،

واختصاصيون (45%)، وذكور (12% فقط من أعضاء المجلس من النساء). وهكذا فإن هذه الهيئة الأكثر تمثيلاً للنخبة الفلسطينية (بالمفهوم الانتخابي) شابة، ومتخصصة، ومتعلمة، وتأتي من خلفيات اجتماعية موسرة، مع أنها ليست من صفوف العائلات الوجيهة.

وعلى الرغم من ظهور مجموعات حديثة التكوين (قيادات المنظمات غير الحكومية وموظفي القطاع العام و"رأسماليي الدولة")، فإن هلال يزعم أن هناك استمراراً تاريخياً وقليلاً من الحراك في الهياكل العليا للسلطة في السنوات الأربعين الأخيرة، أو نحو ذلك (ص 78 - 79). لكن هذا الزعم ليس هناك ما يثبته، وغالباً ما تدحضه بياناته. وهو يستند، في معظمه، إلى قراءة للهرميات القيادية في الأحزاب السياسية الرئيسية الثابتة في مقاعدها (لم يستقل سوى جورج حبش طواعية من منصبه في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، ولقوائم عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، ولاستمرارية القيادة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وفي صفوف القيادة الفلسطينية (أبو مازن وأبو العلاء وسليم الزعنون)، بينما يضبط عرفات الإيقاع. لكن إذا ما قابل المرء تكوين النخبة الحالية بتلك التي كانت سائدة في إبان فترة الانتداب\* فإنه يجد تحولاً جذرياً في الأصول الاجتماعية والخلفية العائلية والعضوية الفردية في هذه الهرميات القيادية. والأهم من ذلك أن المرء يجد اختلافات بينة في أنماط التحول للبنية الطبقية: فنحن نشهد اليوم مزيداً من أعضاء النخبة ممن يتحدرون من عائلات أتت من مناطق ريفية وبلدات صغيرة، ومن مخيمات اللاجئين، ومن صفوف شبه الاختصاصيين والموظفين الذين يتقاضون رواتب؛ وهذا كله يشكل اختلافاً جذرياً عن النخبة التي تصفها بيان الحوت.

وفي هذا السياق، يقدم العالم السياسي خليل الشقاقي نموذجاً للتحولات الحديثة في صفوف القوى مناقضاً تماماً لأطروحة هلال عن الاستمرارية. فهو، في دراسته "الحرس القديم والحرس الجديد"، يرى أن انتقال قوات منظمة التحرير إلى فلسطين والفشل في تطبيق اتفاقات أوسلو أنتجا وضعاً قوَّض بصورة كبيرة الشرعية والسلطة القائمة للحرس القديم (القيادة التاريخية). وقد كان العامل الحاسم في هذا التحول نقطة الانعطاف في الانتفاضة الثانية (أيلول/سبتمبر 2000) عندما لم تعد السلطة الفلسطينية "تتمتع باحتكار استخدام القوة"، الأمر الذي أدى إلى وضع تخضع فيه

(\* أنظر مثلاً: بيان نويهض الحوت، "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 - 1948" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981).

"شرعيتها للتشكيك من قبل الشارع." و"الشارع" هنا (وهو مفهوم إشكالي بحد ذاته) يشير إلى القوى التي تولّدها المجموعات المعارضة: حماس والجهاد، والأهم من ذلك، العناصر المتمردة في صفوف تنظيم "فتح" (Shakaki, p. 14).

تتشابك التصنيفات الاجتماعية والتنظيمية التي يستخدمها الشقاقي لتحليل النخب من دون تدقيق كاف. وهو يستخدم الفوارق بين الأجيال، بالتضافر مع الانقسام: "محلي/عائد من المنفى"، للتمييز بين مجموعتي النخبة. فيحدد الحرس القديم بأنهم أكبر سناً بالمتوسط (فوق 50 عاماً)، وأنهم المجموعة المهيمنة في هيئات اتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، ومعاقلها مجلس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة "فتح" والمجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وينتمي ثلث المجلس التشريعي الفلسطيني إلى ما يسمى الحرس القديم. وبين ممثلي هذه المجموعة الثلاثي محمود عباس وأحمد قريع ونبيل شعث. ولا يذكر المؤلف صراحة أن هذه المجموعة هي نواة العائدين، لكن من الواضح أنه يعتقد ذلك.

في المقابل، فإن الحرس الجديد هم من جيل الشباب، دون الأربعين عاماً بالمتوسط، ويأتون من صفوف قيادة الانتفاضة الأولى (1987 – 1993)، وبالتالي فهم أساساً من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين شعروا بالتهميش من جانب العائدين. ويشكل الحرس الجديد اليوم القيادة المسيطرة في تنظيم "فتح" وفي المجلس التشريعي الفلسطيني، ويشغلون مناصب مهمة في الأجهزة الأمنية، مثل جبريل رجوب ومحمد دحلان، وكلاهما من العناصر القيادية للانتفاضة الأولى. وهذه العناصر، خلافاً للحرس القديم، ضبابية الشكل وهامشية نسبياً في القيادات السياسية. ويستطيع المرء أن يستشف ذلك من شخصياتها التمثيلية وخلفياتها الاجتماعية غير المتوافقة: وهي تضم، وفقاً لكلمات المؤلف، "رجال عصابات وأمراء حرب" – مثل سامي أبو سمهدانة في منطقة رفح، وعاطف عبيّات في بيت لحم (اغتياله الإسرائيليون لاحقاً) – فضلاً عن عناصر راديكالية في "فتح" مثل مروان البرغوثي وحسام خضر (وكلاهما عضو معارض في المجلس التشريعي من رام الله ونابلس). كما تضم موالين لـ لبرالين لعرفات مثل سري نسيبة، مسؤول ملف القدس في الحكومة الفلسطينية.

تستند قوة الحرس الجديد إلى انهيار اتفاقات أوسلو والعوائد المتراجعة الناجمة عن التنازلات الفلسطينية في المفاوضات مع الإسرائيليين. وتُستمد قوتهم من تحالفهم مع الإسلاميين، والاستياء العام العارم من النظام الاجتماعي الجديد، والدعم الذي يحضه الرأي العام لاستخدام السلاح ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي

والمستوطنين. ويحيد هذا الدعم الذي يلقيه الحرس الجديد أدوات القوة الإكراهية للحرس القديم ويجردها، في حالات معينة، من أي تأثير. ومع أن حجم الجناح العسكري للحرس الجديد قد لا يكون كبيراً، فإنه يكفي للسماح له بالسيطرة على كثير من المؤسسات المدنية المتداعية للسلطة الفلسطينية، وردع أي محاولة للأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية لاتخاذ تدابير صارمة سريعة ضدها" (Shakaki). وكان في وسع الشقاقي أن يضيف أن الصراع بين هاتين المجموعتين ازداد حدة بسبب الامتيازات الواضحة في الدخل ومخصصات المنصب الإضافية التي تمنح للنخبة الحاكمة ويحرم منها الأعضاء العاديون.

إن نقطة الضعف في تحليل الشقاقي أنه يقسم الفئات السياسية - التنظيمية إلى فئات اجتماعية تفتقر بوضوح إلى الدقة المفهومية. وبما أن هدفه هو البحث عن الاتجاهات التي من المرجح أن تبرز مع الانهيار المحتمل لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه يميل إلى وضع هذه القوى في مجموعات متباينة يمكن أن تكون في التحليل النهائي متحالفة مؤقتاً، وأن يبرز منها قادة المستقبل. وأكثر المواد الأصلية والمثيرة للاهتمام في هذا التحليل هي سبر وتقويم المؤلف لدور عرفات في التوسط بين التوجهات المتباينة لدى هذه الفئات:

"الحرس القديم لديه تسلسل قيادي واضح، حتى لو كان تسلطياً، يتربع على رأسه عرفات، وهو لا يحتاج إلى موافقة منه أو إلى إثبات صدقيته أمامه، بل إن الحرس القديم هو الذي يسعى لرضاه ويستمد شرعيته منه. ويعتمد بقاؤه كمجموعة على قيادة عرفات. أما الحرس الجديد، فهو يعترف أيضاً بزعامة عرفات لكنه لا يستمد شرعيته منه، بل عرفات هو الذي يحتاج إلى إظهار صدقيته أمامه. وعندما يسمح عرفات للحرس الجديد بالتحالف مع الإسلاميين والانخراط في المواجهة المسلحة مع الجيش الإسرائيلي، فإنه يكسب تأييد الحرس الجديد ورضاه. وبعد أن بدأت إسرائيل استهداف شرطة السلطة الوطنية النظامية وقواتها الأمنية، سمح لوحدة من الحرس الرئاسي والاستخبارات بالمشاركة في الهجمات على الجنود والمستوطنين الإسرائيليين بين الحين والآخر، على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك. وكان البديل أمام عرفات من اكتساب تأييد الحرس الجديد هو فتح النظام السياسي الفلسطيني أمام المشاركة السياسية وتشجيع الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية، وهو أمر سعى لتجنبه حتى الآن" (Shakaki, p. 6).

إن الأحداث التي طرأت منذ كتابة هذا التقويم، وخصوصاً الغزو الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية ابتداء من شباط/فبراير 2002، والمقاومة التي أبدتها



القوى المسلحة النظامية الفلسطينية، إلى جانب تنظيم "فتح"، توحى بأن علاقة عرفات بالحرس الجديد علاقة معكوسة. فثمة رأي سائد في أن نأي عرفات بنفسه عن هذه العناصر "المتمردة" ربما وفّر له مزيداً من القوة السياسية لممارسة سلطته من دون أن يقطع صلاته بتنظيم "فتح"، أو حتى بعناصر المعارضة الإسلامية. إن ما يسفر عنه هذا البحث هو الحاجة إلى التوصل إلى فهم منهجي أفضل للنظام القيادي الهرمي المبني على المحسوبية، والذي يدير بموجبه الزعيم الفلسطيني سيطرته الشخصية على المجموعات والفئات المتنافسة ضمن المؤسسة الأمنية فضلاً عن حزبه السياسي، مع الحرص على صرف معارضييه عن السعي لتقويض سيطرته الشخصية.\*

في المقابل، فإن تحليل هلال لا يبتعد عن تحليل الشقاقي فحسب، بل أيضاً يرى نمودجه بشكل مقلوب. فهو يرى أن عملية بناء الدولة التي تلت قيام السلطة سنة 1993 أبطلت تصنيف الداخل/الخارج وجعلته عديم الأهمية. وخلافاً للمفهوم السائد، فإنه يرى أن المجموعات المحلية هي العنصر المهيمن ضمن صفوف النخبة السياسية. فهي تفوق العائدين في العدد والمكانة ضمن أجهزة إدارة الدولة. غير أن هذا الوضع يختلف كلياً في الوسط الاقتصادي، حيث يسيطر رأس المال العائد (ص 96). كما أن جميل هلال يصور النظام الجديد نظاماً سلطوياً يحافظ فيه الرئيس على سيطرته على التوترات والصراعات في النظام بالإيقاع بين جهاز أمني وآخر، وبموازنة مصالح الفئات الحزبية والتوسط بينها من خلال شبكة رعاية تشمل هذه النخب. وهو، على غرار الشقاقي، لا يشرح كيف يعمل هذا النظام فعلياً، ولا تأثيرات مثل هذا النمط من العمل في استقرار النظام في المدى البعيد.

إن معاينة فئات رجال الأعمال الجديدة والمنظمات غير الحكومية تشكل أغنى مكونات هذه الدراسات وأكثرها أصالة. وينطبق ذلك على عمل هلال "تكوين النخبة الفلسطينية..." ودراسة ساري حنفي "هنا وهناك..." للعلاقة بين نخبة رجال الأعمال والمهنيين في الشتات وبين الكيان الفلسطيني الجديد. يشير هلال إلى تكوّن رأس مال فلسطيني جديد وبورجوازية جديدة ناشئة عن التزاوج بين شركات الأعمال المحلية واستثمارات رأس المال المغترب وتكوين شركات مساهمة جديدة. وقد شكلت هذه الشركات رأس المال التأسيسي لسوق الأوراق المالية الفلسطينية الناشئة سنة 1996 (25 شركة، كثير منها برأس مال يفوق 200 مليون دولار لكل منها).

(\* أنظر: يزيد صايغ، "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).

لكن من هم أعضاء هذه البورجوازية الجديدة؟ قطاعاتها الأكثر نفوذاً، وليس الأكثر ثراءً، هي الموظفون الذين يتقاضون رواتب ويشكلون الهيئة الحاكمة لبيكار، بالإضافة إلى وزراء التجارة والصناعة والتخطيط والمالية والزراعة ونوابهم. وتشمل سلطتهم القدرة على التفاوض وتوقيع اتفاقيات المساعدة الدولية من الحكومات المانحة، والإشراف على الدخل والواردات وضريبة القيمة المضافة والضرائب على الإنتاج التي تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات. إن ما يجعل هذه المجموعة قطاعاً من الطبقة البورجوازية هو عدد المهام الاستثنائية التي تؤديها السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا تقع عادة ضمن مجال الإدارات الحكومية. وتضم هذه الوظائف التعاقد من الباطن لجمع أموال الدولة التي لا تخضع لرقابة مجموعة المانحين الدوليين وتسيطر عليها أنظمتهم الصارمة.

يتم جمع هذه الأموال بعدة طرق غير مباشرة: الأولى من خلال إنشاء شركات مساهمة تجارية بإشراف موظفي الدولة؛ الثانية عن طريق شراء الأسهم في الشركات الناجحة والراسخة. ومن أبرز الأمثلة لذلك باديكو (PADECO) (وهي كارتل استثماري) وبالتالي (PALTEL) (احتكار الاتصالات) اللتان تسيطر فيهما الدولة، عبر ممثلين متعاقدين، على 20% - 80% من أصول الشركة؛ الثالثة، وهي الأكثر إثارة للجدل، والتي ينتقدها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، هي إنشاء "هيئات تنظيمية" للدولة يرئسها موظفون حكوميون يعينهم بشكل مباشر الرئيس أو مساعده. وهذه احتكارات فعلية تسيطر على الواردات وتوزيع البنزين والتبغ والأسمنت، واحتكارات مماثلة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست احتكارات للدولة تخضع للمساءلة أمام الرأي العام أو المجلس التشريعي الفلسطيني، وإنما شركات خاصة تسيطر عليها الدولة ولا تخضع لإشراف مباشر. لكنها، خلافاً للمفهوم الشائع، لا تحقق دخلاً لإثراء موظفي الدولة (على الرغم من أن ذلك قد يحدث أحياناً كما أشار تقرير روكارد). وفي الواقع، فإن هذه الأموال تخصص للإنفاق على مشاريع يمنع الرئيس والدولة من الإنفاق عليها من مصادر أخرى بموجب شروط الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والحكومات المانحة، مثل: الإنفاق على المكاتب التمثيلية الدولية لفلسطين، وتمويل مشاريع وسائل الإعلام، وشراء الأسلحة، ومخططات الرعاية والرواتب، وذلك استمراراً لتقاليد منظمة التحرير في الأيام السابقة لاتفاقيات أوسلو. ومن نتائج هذه الممارسات نرى تضخم القطاع العام أكثر كثيراً من وظائفه.

ويشير هلال إلى التداخل المهم في المناصب بين موظفي الدولة في الوزارات المشرفة على الاستثمارات القطاعية وبين أولئك المسؤولين عن الشركات العامة

المشرفة على الاستثمارات، فضلاً عن المديرين والمسؤولين التنفيذيين في الشركات الخاصة التي تمتلك فيها الدولة أسهماً كبيرة (ص 89). وثمة سمة ثانية لهذا التداخل هي الطريقة التي تقدم فيها الأجهزة الأمنية خدمات لوجستية لهذه الشركات (حماية الأسمت والبززين والواردات الأخرى) في مقابل رسوم متفق عليها يتحملها المستهلك. وعندما سُئلت الحكومة عن هذه الرسوم في المجلس التشريعي أجابت بأنها مصدر ضروري للدخل من أجل سد العجز في رواتب ضباط الأمن، وهو ما لا تغطيه الوكالات المانحة أو الضرائب المباشرة.

ولقد أصبح كل المستثمرين الفلسطينيين من الخارج شركاء في هذه المشاريع المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص. وتمثل لائحة بأسمائهم سجلاً لأصحاب الملايين الفلسطينيين البارزين: عمر العقاد، وحسيب صباغ (شركة اتحاد المقاولين)، وعبد المجيد شومان (البنك العربي)، وسعيد خوري (شركة اتحاد المقاولين)، وصبيح المصري، ومنيب المصري (رئيس باديكو). مع ذلك، نأى أعضاء هذه الفئة بأنفسهم عن التعيينات في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية (الاستثناء الوحيد لذلك هو ماهر المصري، من عائلة من التجار من نابلس، الذي أصبح وزيراً للصناعة). ويرى هلال أن عرفات وأعضاء آخرين من القيادة الفلسطينية رفضوا الاستجابة لضغوط سياسية من قبل هؤلاء المستثمرين (بمبادرة من عبد المحسن القطان قبل أعوام) بغية القيام بدور مباشر في بناء الدولة في سنتي 1993 و1994، خوفاً من محاولة هذه البورجوازية المغتربة استعادة السيطرة التي فقدتها العائلات الوجيهة قبل سنة 1948 "بعد أن تخلت عن الحركة الوطنية من أجل مصالحها التجارية"، بحسب تعبير هلال (ص 90 - 91). لكن بعد بضعة أعوام، جرى الترحيب بهؤلاء من الباب الخلفي للمشاريع المشتركة في البنية التحتية.

وقع خلاف رئيسي في أواخر التسعينات من القرن المنصرم بين رأس المال المغترب ورأس المال المحلي. فالمشاريع المحلية برؤوس أموالها غير الكافية، وتوجهها العائلي، وقاعدتها المحلية، لم تكن قادرة على مجاراة قدرات رأس المال المغترب أو حجمه. وللمحافظة على البقاء بدأت تنظيم أنفسها في غرف محلية للتجارة والصناعة، والسعي لاستصدار تشريعات حمائية من المجلس التشريعي. ويشير هلال إلى أن أعضاء البورجوازية المحلية الجديدة لا يأتون من عائلات وجيهة راسخة، وإنما من أصول مجهولة نسبياً من الطبقة الوسطى (ص 98). ويشهد على ذلك أسماء رجال الأعمال "المحليين" البارزين: نصار نصار (ملك الرخام)، وفاخوري وناصر الدين (أدوية)، وسختيان والقاضي وزلوم وجنيدي (منتوجات الألبان)، ومسروجي.

أين تقف فئة المثقفين في خضم هذه التحولات في صفوف النخب الفلسطينية؟ لقد كانت الانتفاضة الأولى ذروة نفوذ هذه الشريحة، إلى درجة أن الناشطين في الأحزاب السياسية المحلية وفي الجامعات المحلية أكدوا حضورهم كطبقة عضوية، واستقلالهم عن القيادة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس. كانت تلك فترة ازدهار المنظمات الشعبية وتشكيلات المجتمع المدني (قبل أن تصبح متخصصة كمنظمات غير حكومية) التي أدت دوراً حاسماً في تطوير برنامج اجتماعي لفلسطين ما بعد الاحتلال. وكان كثيرون من زعماء هذه المجموعات ناشطين في الأحزاب السياسية اليسارية، أو أكاديميين عاملين.

لكن، مع توقيع اتفاقات أوسلو حدث تطوران حسماً مصيرهم: الأول هو الطريقة التي حلت بها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية محل التجمعات الأهلية عند إنشاء مؤسسات القطاع العام، وصادرت مصادر تمويل هذه التجمعات؛ الثاني هو أن الشريحة المثقفة الجديدة نفسها اختيرت بشكل جزئي لخدمة الدولة، وجرى تجنيد كثير من الوجوه البارزة في المنظمات الشعبية لرئاسة دوائر متعددة في السلطة أو الهيئات العامة المنتمية إليها (مراكز الإعلام، والصحافة، ومكتب الإحصاء، ومراكز الأبحاث، إلخ). ومن بقوا في المنظمات غير الحكومية الخاصة ابتعدوا سياسياً عن أحزابهم التي أعطتهم زخمهم الأولي. وتمكن كثيرون منهم من النجاح والبروز كمديرين وموظفين في تلك المنظمات غير الحكومية التي تتعاطى أنشطة وخدمات لم يكن في وسع السلطة، أو رغبتها، الوفاء بها (مثل: الصحة العامة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وقروض الأعمال الصغيرة، إلخ). ويشير هلال إلى أن هذه المنظمات غير الحكومية تمكنت من الحصول على مساعدة من المانحين تجاوز حجمها بالدولار إجمالي الأموال المخصصة للمشاريع الاقتصادية المنتجة في الاقتصاد (ص 64). إضافة إلى ذلك، أصبحت حالة كثير من هذه المنظمات غير الحكومية ورواتبها وتضخم موظفيها موضع هجوم من قبل موظفي الدولة ونشطاء الأحزاب القدامى، الذين شعروا بتخلي رفاقهم السابقين عنهم.

وعلى الرغم من التوثيق الواسع الذي يسوقه هلال لتشكيلات هذه النخبة الجديدة ومحاولته الجادة لإنشاء العلاقة بين مكوناتها، فإن تحليله يشكو عيبين رئيسيين: إجماله عن البحث عن القاعدة المحلية لأسس هذه النخبة (إذ وفقاً لآرائه، يجب أن تتأسس النخب بحكم تعريفها في تشكيل وطني كي تستحق تلك التسمية)، وإهماله تتبع الصلات بين النخب الفلسطينية "الوطنية" ومجتمعات الشتات (لأن اتفاق أوسلو، في تحليله، يشير إلى نهاية هذه العلاقة - فقط عودة رأس المال المغترب تشكل دليلاً

على استمرار هذه الرابطة).

بالمقارنة، يضع ساري حنفي في "هنا وهناك..." نصب عينيه تأكيد استمرار هذه الصلة. ويستمد في تحليله أدوات معرفية من النماذج التي تستند إلى الهوية والديناميات الثقافية وانتقال رأس مال منظمي المشاريع ومهاراتهم، وليس من الاقتصاد السياسي - كما هو الحال في تحليل هلال. لذا ليس ثمة "حوار" بين الدراستين مثلما هي الحال بين بحثي الشقاقي وهلال. يطبق حنفي مفهوم "العولمة/المحلية" (global/local)، الذي أدخله أرجون أبندورا في كتابه "الحداثيات بوجه عام" (*Modernities at Large*)، لتحليل العلاقة بين الثقافة ونظرة النخب الفلسطينية المحلية إلى الأمور في عصر العولمة. فبالنسبة إليه، أدى انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى فلسطين إلى تبلور وعي إقليمي ذي طابع دولاني بسرعة شديدة، ووضع حداً للاستقلال الذاتي لهذه النخب المحلية. وهو يستخدم ثلاثة نماذج لهذه الصلات: الأموال التي يرسلها الفلسطينيون العاملون في الخارج إلى مجتمعاتهم المحلية (الشبكات العائلية)، واستثمارات رأس المال الاغترابي في فلسطين (صلات رأس المال)، ونقل المعرفة من خلال برنامج توكتن (TOKTEN) (وهو برنامج للأمم المتحدة يهدف إلى إعادة الاختصاصيين الفلسطينيين في الخارج ومهاراتهم إلى الوطن من أجل إعادة البناء الوطني). وهذه الأنماط الثلاثة للصلات بين المحلي والعالم، ساهمت في إعادة النظر في فهمنا للمفاهيم الفلسطينية للوعي الوطني ومداه الجغرافي، وإعادة صوغ معنى المحلية بصورة جذرية.

لقد قادته دراسته للمأزق الجديد للشبكات الفلسطينية إلى استنتاج أن الحقبة الجديدة لتشكيل الدولة هي حقبة "عولمة محلية..."، وتقسيم قطاعي وإعادة اكتشاف المحلي في إنتاج أشكال جديدة للوعي والهوية، إعادة تحديد معنى الدولة الأمة وإظهار قدرتها على التعامل مع الحقائق الجديدة ("هنا وهناك..."، ص 234). ويخلص إلى أن على الدولة الفلسطينية الناشئة أن تتعامل باستمرار مع علاقات السلطة والمواطنة التي تتصل بمجتمعات الشتات الفلسطيني مدفوعة بالحاجة، لا الأيديولوجيا. إنها تحتاج إليها كمصدر للحصول على المعرفة والخبرة التقنية، وكمصدر لتحويل رؤوس الأموال. إن مثل هذه الصلات، مع القيود المفروضة على الكيان الفلسطيني من قبل الدولة الإسرائيلية بحجة الأمن، يجعل التطلع الفلسطيني إلى النماذج التقليدية للمواطنة غير قابل للتحقيق. وستجد هذه الدولة نفسها مسوقة، باستمرار، إلى تطوير مرجعية قانونية لرعاياها الموجودين خارج نطاق جغرافيتها، في اتجاه إطار جامع متجاوز للدول القومية يضم لاجئها، الذين لا يستطيعون العودة، والشتات. هذا

التحليل النظري مهم، لكن التطورات الجارية في الواقع قد لا تثبته، وخصوصاً إذا قارناه بما حدث في تجارب استعمارية أُخرى. إن أمثلة إيرلندا وجنوب إفريقيا وقبرص تُظهر أن النخب الحالية في فلسطين يمكن أن تطور دولة تحظى باستقلال ذاتي منفصلة عن مواطنيها في الشتات؛ دولة تكون الصلة الرئيسية بمجتمعاتها الاغترابية مستندة إلى الحنين إلى الوطن. إن كانت هذه الأعمال الثلاثة التي بحثنا فيها هنا تُظهر شيئاً، فإنها تُظهر أن فلسطين قد تكون إحدى آخر الدول التي تنال استقلالها في الأزمنة الحديثة، لكن سلوك نخبها قد لا يكون استثنائياً مقارنة بالمسارات التي سلكها كثير من سابقاتها.

### خاتمة

لا شك في أن الاجتياح المستمر لمناطق السيطرة الفلسطينية سيؤدي إلى إعادة النظر في تركيب النخبة الحالي في المجتمع الفلسطيني، كما أدى الهجوم إلى تقويض البنية التحتية للنظام في الضفة والقطاع.

السؤال هنا كيف يمكن أن تتأثر النتيجة بالحملة الحالية التي تهدف إلى القضاء على عرفات والسلطة الوطنية، من خلال التواطؤ الأميركي - الإسرائيلي، لتطويع السلطة تحت شعار "الإصلاح وإعادة الديمقراطية". والسمة العلنية لإعادة البناء هذه تتمحور حول تعزيز أجهزة الأمن تحت قيادة واحدة، وإنهاء تعدد المجموعات الأمنية، ووضع حد لمعالم الفساد في السلطة. ومن المعروف أن الكثير من هذه الإصلاحات مطلب قائم كانت فصائل المعارضة الفلسطينية، فضلاً عن المجموعات الأهلية المحلية، قد طالبت بها منذ أعوام. ومن المفارقات هنا أن تبني الإسرائيليين والأميركيين لهذه المطالب أضحى شكلاً من أشكال الإملاءات المشروطة، الأمر الذي قد يفقدها شرعيتها على الأرجح، باعتبارها استسلاماً وإذعاناً لهذه الشروط، وبالتالي سيؤجل إمكان تطبيقها. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>